YEF المنتدى الإقتصادي اليمني
SEMC Studies & Economic Media Center مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

المستجدات الاقتصادية

الصادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يناير 2026

economicmedia economicmedia.net

المحتويات

مقدمـــة 3

تحليـــل المشـــهد الاقتصـــادي 4

أإستشـــراق المســـتقبل 6

أبرز الأخبـار والمؤشـرات ..... :..... 8

أولاً إجـراءات مجلـس القيـادة الرئاسـي والحكومـة اليمنيـة والبنـك المركـزي اليمنـي والمسـتجدات ذات الصلـة 8

ثانياً المسـتجدات المتعلقة ببيئـة الأعمال والقطاع الخـاص اليمني 12

ثالثاً أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي 14

رابعاً متوسـط أسـعار الصرف في عدن وصنعاء خلال يناير 2026 م 16

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن **مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي**، بهدف تسليط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن، وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة في مسار الاقتصاد الوطني وانعكاساتها على حياة المواطنين.

وتغطي النشرة بانتظام أهم الأخبار والمؤشرات المالية والنقدية، مثل تحركات أسعار الصرف، إلى جانب القرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة بالشأن الاقتصادي.

بالإضافة إلى تغطية أهم مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها في اليمن. كما تقدم تحليلات مهنية ومعمّقة تساعد على فهم الاتجاهات الاقتصادية وربطها بسياقاتها المختلفة، بما يجعلها مرجعًا موثوقًا للباحثين وصنّاع القرار وكل المهتمين بالشأن الاقتصادي.

المعلومات والبيانات الواردة في هذا الإصدار هي نتاج عملية الرصد والتوثيق التي ينفذها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بشكل دوري، وتهدف إلى توفير صورة دقيقة وموضوعية عن المستجدات الاقتصادية في اليمن.

تحليل المشهد الاقتصادي في شهر يناير 2026م:

استحوذت الأحداث السياسية خلال شهر يناير الماضي على الاهتمام العام في اليمن لاسيما عقب «العملية الجراحية» في إطار مكونات الحكومة الشرعية، المتمثلة بإنهاء سيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب بالانفصال والمدعوم إماراتيًا على محافظتي حضرموت والمهرة، وإعلانه حل نفسه لاحقًا من العاصمة السعودية الرياض.

ومع مغادرة دولة الإمارات اليمن بطلب من الحكومة اليمنية ورثت المملكة العربية السعودية التركة كاملة تحت ما يعرف بـ

«تحالف دعم الشرعية في اليمن » وباتت تقوم بدور الأخ الأكبر أو الوصي إن جاز التعبير، على كافة الأصعدة؛ الأمنية والعسكرية، ناهيك عن الشئون السياسية والاقتصادية.

ألقت تلك الأحداث الأمنية والسياسية في ديسمبر ومطلع يناير بثقلها على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، ونتج عنها إقالة رئيس الحكومة السابق سالم بن بريك وتكليف الدكتور شائع الزنداني بديلاً عنه وتشكيل حكومة جديدة، في حين شهدت مؤسسات الحكومة الشرعية فراغا شبة كامل لما يزيد عن شهر نتيجة رحيل جماعي لمعظم المسئولين الحكوميين إلى العاصمة السعودية الرياض بما فيهم قيادات سياسية وأمنية وعسكرية للمجلس الانتقالي الجنوبي.

ودفعت التطورات الأخيرة السعودية إلى الإعلان عن تغطية الفراغ الذي خلفه خروج الإمارات حيث شرعت في تسليم مرتبات كافة القوى الأمنية والعسكرية، تحديدًا تلك التي كانت تتلقى تمويلاً مباشراً من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تكفلت بتسليم مرتبات الموظفين المدنيين المتأخرة من العام الماضي 2025 بمقدار 90 مليون دولار، وتغطية احتياجات محطات إنتاج الطاقة في المحافظات الجنوبية.

ولم يقتصر الحضور السعودي في اليمن على تقديم الدعم المالي إذ باتت الفرق الإشرافية السعودية تعمل بشكل أكثر حضورًا من مؤسسات الدولة نفسها، والتي تعاني شبه غياب كلي، وتحسنت ساعات التشغيل للكهرباء بصورة لم تشهدها عدن منذ تحريرها من قوات جماعة الحوثي قبل عشرة أعوام. وتراجعت حدة الانتهاكات للمواطنين المنحدرين من المناطق الشمالية القادمين أو المغادرين عبر العاصمة المؤقتة عدن.

واستمرت حالة الاستقرار في سعر العملة اليمنية « الريال » مدفوعة بالكتلة النقدية من العملة الصعبة التي تدفقت من المملكة العربية السعودية بحوالي مليار ريال سعودي تقريبًا سواء كمرتبات أو دعم مباشر للطاقة أو تخصيص تمويلات لمشروعات في مجالات مختلفة. بالمقابل حاولت قوى المضاربة بالعملة استغلال الأحداث وإرباك السوق لكن البنك المركزي تصدي لها بحزم، تزامن ذلك مع أزمة طفيفة للسيولة من العملة المحلية الريال لم تؤثر على النشاط الاقتصادي لاسيما مع امتلاك البنك المركزي وفرة من النقد المحلي.

ورغم المؤشرات الإيجابية على الصعيد السياسي والاقتصادي إلا أن الشارع اليمني ما يزال يترقب بنوع من التوجس إلى أي مدى سيتم تطبيع الأوضاع في المحافظات الجنوبية، وهل ستتمكن الحكومة الجديدة وكافة مؤسسات الشرعية من العودة إلى عدن وممارسة عملها بصورة طبيعية، لاسيما في ظل استمرار احتجاجات المناصرين لرئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي المطالبة بالانفصال، واستمرار حالة التحريض ضد رئيس مجلس القيادة الرئاسي والسلطة الشرعية؟!

بالمقابل تستمر الأزمة الاقتصادية والإنسانية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي جراء العقوبات الأمريكية ونتيجة لانكماش النشاط الاقتصادي بفعل السياسات الاقتصادية للجماعة وتوقف معظم برامج الدعم والمساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في تلك المناطق.

وأعلنت العديد من المنظمات الدولية توقيف برامجها في مناطق سيطرة الجماعة بما في ذلك برنامج الغذاء العالمي جراء التضييق على العاملين في المساعدات الإنسانية واستمرار الجماعة باعتقال حولي 73 من موظفي المنظمات الدولية والعاملين في وكالات الأمم المتحدة ومحاكمة العديد منهم بتهم الخيانة والتجسس.
وبالرغم من سيطرة الجماعة على موارد الدولة في مناطق سيطرتها إلا أنها تمتنع عن تسليم المرتبات والاستمرار في تقديم الخدمات العامة للمواطنين. وقامت مؤخرًا بحجب تطبيقات العديد من البنوك التجارية العاملة في اليمن بهدف الضغط عليها لإعادة مقراتها الرئيسية إلى صنعاء. وتسيطر الجماعة على الصفر الدولي والبوابة الدولية للإنترنت عبر شركتي تليمن ويمن نت الحكوميتين.

وأعلنت العديد من المطاعم الشهيرة في صنعاء إفلاسها جراء الوضع الاقتصادي والإنساني المتدهور، وتصاعد حدة الغضب الشعبي من استمرار الجماعة في ممارسة الجبايات وجمع الإيرادات دون التزامات بتقديم الخدمات للمجتمع.

لا يمكن قراءة مؤشرات المرحلة المقبلة بعيدًا عن السياسة التي ينتهجها الأخ الأكبر « المملكة العربية السعودية » حاليًا في اليمن، وبالتالي فإن اليمن امام مفترق طرق خطير، وهناك عدة سيناريوهات محتملة يمكن توقعها للمرحلة المقبلة :

السيناريو الأول:

استقرار الوضع في عدن وعودة الحكومة والمؤسسات السيادية : يعتمد هذا السيناريو على قدرة المملكة العربية السعودية في استمرار السيطرة على الأوضاع الأمنية والعسكرية وذلك من خلال المضي قدما في توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية تحت قيادة واحدة، وفقا لإعلان رئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد العليمي في العاشر من يناير 2026 بتشكيل لجنة عسكرية عليا بقيادة تحالف دعم الشرعية.

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن التأكد منها للمضي وفق هذا السيناريو المتفائل لعل أبرزها، القدرة على احتواء المنظومة الأمنية والعسكرية للمجلس الانتقالي الجنوبي وتطويعها بحيث تنخرط ضمن متطلبات الوضع الجديد في حفظ الأمن والعمل وفق توجهات الحكومة الجديدة، وتوحيد قنوات الدعم المالي للحكومة اليمنية، والعمل على تقويتها لكي تتمكن من بسط نفوذها على كافة المحافظات، وقيام الحكومة بإعداد برنامج حكومي يلبي متطلبات المرحلة ويركز على الأولويات التي تعمل على استعادة التعافي الاقتصادي وتحسين الخدمات.

كما أن أحد المؤشرات المهمة لتحقيق هذا السيناريو هو عودة كافة قيادات الدولة والموظفين الحكوميين إلى عدن، وإعادة فتح القنصليات وبعض السفارات وتهيئة البيئة لعمل المنظمات الدولية واستقطاب المستثمرين من القطاع الخاص لاسيما رجال الأعمال السعوديين.

السيناريو الثاني:

انفلات الوضع الأمني في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحيطة بها، بحيث نشهد حالات اغتيالات شبيهة بمحاولة اغتيال القيادي في قوات العمالقة حمدي شكري، والممارسات والانتهاكات غير القانونية، بالتزامن مع استمرار الاحتجاجات التي تعيق عمل المؤسسات الرسمية. ويعتمد ذلك على طريقة السعودية في إدارة الصراع الموجود في مناطق الشرعية، والقدرة على وجود جهاز أمني قوي وفاعل يمنع تشكيل جماعات مسلحة منفلتة أو تدخلات إقليمية تغذي مثل هذا النوع من الانفلات.

ووفق هذا السيناريو لن تتمكن الحكومة والمؤسسات السيادية الرسمية من العمل في عدن، وقد نشهد حالة من تدهور الخدمات الأساسية، كما قد نشهد عودة لتذبذب سعر العملة وارتفاع الأسعار ومزيد من المعاناة الإنسانية والفقر.

السيناريو الثالث:

اختيار عاصمة مؤقتة بديلة للعاصمة المؤقتة عدن، وهذا الخيار وارد في حال عجزت الحكومة الجديدة عن العودة والعمل بكامل صلاحياتها من عدن، حيث يمكن البحث عن بدائل ممكنة قد تكون حضرموت واحدة من الخيارات على سبيل المثال. ولا يستبعد هذا السيناريو اذا ما تصاعدت مؤشرات الانفلات الأمني ودخول لاعبين محليين واقليميين كأطراف مغذية للصراع والانقسامات وهذا قد يعيدنا إلى السيناريو الثاني.

أبرز الأخبار والمؤشرات خلال شهر يناير 2026م :

أولاً: إجـراءات مجلـس القيـادة الرئاسـي والحكومـة اليمنيـة والبنـك المركـزي اليمنـي والمسـتجدات ذات الصلـة:

مجلس القيادة الرئاسي :

مجلس القيادة الرئاسي يعلن قبول استقالة رئيس الوزراء سالم بن بريك ويصدر قراراً بتعيين الدكتور شائع محسن الزنداني رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة.

الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً:

أكد رئيس الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا « سالم بن بريك » قبيل إقالته بأيام معدودة أن الحكومة مقدمة إلى مرحلة جديدة تقوم على إنفاذ القانون وترسيخ هيبة الدولة، من خلال حظر فرض أي جبايات أو رسوم خارج الأطر القانونية، والتعامل معها كجرائم مكتملة الأركان تستوجب المساءلة دون استثناء. وأكدت وزارة الداخلية التزام الوزارة الكامل بتنفيذ توجيهات رئيس الحكومة التي تقضي بمنع فرض أي رسوم أو جبايات غير قانونية، سواء عبر نقاط أمنية أو جهات غير مخولة، مشدداً على أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً صريحاً للقانون وستُواجه بإجراءات قانونية وأمنية صارمة بحق المتورطين أو المتواطئين أو المقصرين في إيقافها.

محافظ محافظة لحج وجه بإلغاء كافة الرسوم والجبايات غير القانونية ومنع فرض أي مبالغ خارج الأطر القانونية، مع اتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين وتحميلهم المسؤولية الكاملة. وشدد على الإلغاء الفوري لأي رسوم غير قانونية، وعدم استحداث أو إضافة أي مبالغ خارج إطار القانون، مع الالتزام بمتابعة تحصيل الموارد الرسمية وتوريدها أولاً بأول إلى البنك المركزي.

أعلنت وزارة المالية إطلاق تعزيزات مرتبات موظفي الدولة لشهر ديسمبر 2025، بعد أن وجه رئيس الوزراء الجديد، الدكتور شائع محسن الزنداني، البنك المركزي اليمني، ووزارة المالية، بتسريع إجراءات صرف الرواتب المتأخرة لموظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري والمتقاعدين والشهداء والجرحى، بشكل عاجل وسريع، استناداً إلى الدعم المالي الجديد المقدم المملكة العربية السعودية، وبمبلغ 90 مليون دولار. وفي سياق متصل، أعلن قيادة التحالف العربي عن صرف رواتب شهر يناير 2026 للتشكيلات الأمنية والعسكرية في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية.

قالت وزارة الكهرباء والطاقة إن الشركة الإماراتية «جلوبال ساوث يوتيليتيز» (GSU) أقدمت على إطفاء محطتي الطاقة الشمسية في عدن وشبوة بشكل مفاجئ ودون أي تنسيق مسبق، ما تسبب في إرباك منظومة التوليد وأثر سلبًا على استقرار خدمة الكهرباء، خاصة خلال ساعات النهار المعتمدة على الطاقة الشمسية.

وأكدت الوزارة في بيان لها أنها لم تتلقَّ أي إشعارات فنية أو مراسلات رسمية توضح أسباب الإطفاء أو مدته، محمّلة الشركة كامل المسؤولية عن تداعيات هذا الإجراء، ومطالبة بإعادة تشغيل المحطتين فورًا والالتزام بالتنسيق المؤسسي وعدم اتخاذ قرارات أحادية. وفي سياق متصل وصلت أولى دفعات منحة المشتقات النفطية إلى سقطرى لتغذية أكثر من 70 محطة كهرباء في اليمن بإجمالي 339 مليون لتر بقيمة 81,2 مليون دولار.

.قالت وزارة الصناعة والتجارة، أن الوضع التمويني مستقرٌ وآمن في عموم المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية. مشيرة إلى أن السلع الغذائية الأساسية متوفرة بكميات كافية، ولا توجد أي مؤشرات على اضطراب في الأسواق أو نقص في المخزون الاستراتيجي.

.أعلنت شركة الخطوط الجوية اليمنية عن حزمة إجراءات لتوسيع شبكة رحلاتها الجوية، شملت تدشين رحلات مباشرة أسبوعية بين جزيرة أرخبيل سقطرى ومدينة جدة في الأسبوع الأول من يناير، واستئناف التشغيل إلى مدينة سيئون وربط الرحلات الداخلية برحلات دولية إلى القاهرة وجدة، إلى جانب استئناف الرحلات إلى مدينة الغيضة وربطها برحلات متجهة إلى جزيرة سقطرى ، وقررت الشركة تشغيل رحلات تجارية مباشرة بين سقطرى وجدة مطلع شهر فبراير المقبل، وتدشين رحلات دولية من مطار المخا إلى مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة خلال الفترة ذاتها، في إطار التزامها بتوسيع شبكة الرحلات وتحسين الخدمات المقدمة للمسافرين ودعم قطاع النقل الجوي.

.البنك المركزي اليمني في عدن :

.أصدر محافظ البنك المركزي اليمني في عدن، أحمد غالب، خلال شهر يناير 2026، سلسلة قرارات قضت بإيقاف وسحب تراخيص ما لا يقل عن 9 شركات ومنشآت صرافة و3 فروع وإغلاق مقراتها، وذلك استناداً إلى تقارير النزول الميداني الصادرة عن قطاع الرقابة على البنوك.

.نفى البنك المركزي اليمني صحة المزاعم المتداولة حول طباعة أو إصدار عملة نقدية جديدة بفئات أو مواصفات غير معتمدة، مؤكداً أن الصور المتداولة لما يُسمى فئة (500 ريال – 2026م) مفبركة وغير قابلة للتداول، وتُروَّج عبر منصات تابعة لمليشيات الحوثي بهدف إثارة البلبلة، محذراً وسائل الإعلام والجمهور من نشر أو التعامل مع هذه الشائعات لما لها من آثار سلبية على الاستقرار النقدي.

.بـدأ البنـك المركـزي بتوحيـد أنظمـة التحويـل عبـر الشـبكة الموحـدة، حيـث جـرى إلغـاء 22 شـبكة تحويـلات نقديـة ووضعهـا تحـت مسـمى واحـد، وقـال بـأن عـام 2024 شـهد تـداول أكثـر مـن 251 مليـار ريـال عبـر الشـبكة الموحـدة، مـع انضمـام جميـع البنـوك والمحافـظ الإلكترونيـة إلـى هـذه الشـبكة.

.حـذّرت جمعيـة البنـوك اليمنيـة مـن مخاطـر جسـيمة تهـدد اسـتقرار القطـاع المصـرفي والاقتصـاد الوطنـي، عقـب قيـام سـلطات جماعـة الحوثـي بصنعـاء بحجـب عـدد مـن تطبيقـات البنـوك المحليـة مـا أدى إلـى تعـذر وصـول العمـلاء إلـى حسـاباتهم وتعطّـل معاملاتهـم، مؤكـدة في بيـان مـن عـدن أن هـذه الخطـوة تنعكـس سـلباً على مصالـح المواطنيـن والأنشـطة التجاريـة والخدميـة، خاصـة مـع الاعتمـاد المتزايـد على الخدمـات المصرفيـة الإلكترونيـة. ويأتـي هـذا الحجـب ضمـن الضغـوط التـي تمارسـها جماعـة الحوثـي على البنـوك التـي نقلـت مقـرات وعملياتهـا الرئيسـية إلـى مناطـق الحكومـة الشـرعية عقـب تصنيـف جماعـة الحوثـي كجماعـة إرهابيـة.

.أصـدرت جمعيـة البنـوك اليمنيـة في عـدن بيانًـا أكـدت فيـه أن جميـع البنـوك العاملـة في الجمهوريـة اليمنيـة تخضـع لإشـراف ورقابـة البنـك المركـزي اليمنـي في عـدن، محـذّرة مـن تـداول أو نشـر معلومـات غيـر دقيقـة أو مزاعـم مضللـة تمـس أوضـاع البنـوك أو أمـوال المودعيـن.

-السلطات المحلية :

.أعلنـت السـلطة المحليـة بحضرمـوت أن إجمالـي الإيـرادات للسـلطة المحليـة في حضرمـوت الـوادي والصحـراء خـلال عـام 2025 بلغـت نحـو 4 مليـار 350 مليـون ريـال، بنسـبة تحصيـل 139 بالمئـة مـن ربـط الموازنـة وبزيـادة 126 بالمئـة عـن عـام 2024.

.أعلنـت المؤسسـة العامـة للكهربـاء في عـدن إعـادة تشـغيل عـدد مـن محطـات التوليـد المتوقفـة منـذ أشـهر، لتعويـض العجـز الناتـج عـن توقـف المحطـة الشمسـية التـي كانـت تشـغّلها شـركة إماراتيـة، وذلـك عقـب تدخـل عاجـل مـن المملكـة العربيـة السـعودية تمثـل في توفيـر دفعـة إسـعافية مـن وقـود الديـزل.

.السـلطة المحليـة في تعـز تقـول إن إجمالـي الإيـرادات المحصلـة في محافظـة تعـز للعـام 2025م بلـغ نحـو 45 مليـارًا و41 مليونًـا ريـال، وبنسـبة نمـو 10 بالمئـة مقارنـة بالعـام الماضـي 2024، وسـجلت المـوارد المركزيـة ارتفاعًـا ملحوظًـا بنسـبة 15 بالمئـة إلـى 36 مليـاراً و68 مليـونً ريـال تـم توريدهـا بالكامـل إلـى حسـاب الحكومـة العـام، فيمـا بلغـت الإيـرادات المحليـة 3 مليـارات و287 مليـون ريـال، فيمـا تراجعـت الإيـرادات المشـتركة بنسـبة 16 بالمئـة نتيجـة تحصيـل ضريبـة مبيعـات القـات لتغطيـة نفقـات الجيـش الوطنـي،

مـا أدى إلـى انخفـاض إجمالـي المـوارد الذاتيـة (المحلية والمشـتركة) إلـى 8 مليـارات و972 مليـون. وحسـب إعـلام المحافظـة فـإن المحافظـة لـم تتلـق أي دعـم رأسـمالي مركـزي أو حصتهـا مـن المـوارد العامـة المشـتركة، رغـم تحملهـا أعبـاء ماليـة كبيـرة تشـمل دعـم المستشـفيات بالديـزل، ونفقـات تشـغيل المكاتـب التنفيذيـة، ودعـم الجرحـى والجوانـب العسـكرية والأمنيـة، إضافـة إلـى المشـاريع المجتمعيـة، وأن تعـز تدير شـؤونها العسـكرية والأمنيـة والخدميـة مـن مواردهـا الذاتيـة المحـدودة.

- بـدأت أعمـال المرحلـة الثانيـة مـن مشـروع تأهيـل وتطويـر مطـار عـدن الدولـي، بكلفـة إجماليـة تتجـاوز 12 مليـون دولار، بتمويـل مـن البرنامـج السـعودي.
- اسـتأنف مطـار سـيئون الدولـي رحلاتـه بعـد توقفهـا، بسـبب الأحـداث العسـكرية في ديسـمبر الماضـي في محافظتـي المهـرة وحضرمـوت عبـر خـط (عـدن - سـيئون - القاهـرة - سـيئون - عـدن).
- قامـت الشـركة اليمنيـة للغـاز بتزويـد السـوق بـ 406 مقطـورات غـاز إلـى العاصمـة المؤقتـة عـدن وبقيـة المحافظـات، وأقـرت إجـراءات تهـدف إلـى منـع افتعـال الأزمـات خـلال شـهر رمضـان، شـملت معاقبـة الـوكلاء ومـلاك المحطـات المتلاعبيـن والالتـزام بالتحميـل اليومـي وفـق جـدول التوزيـع المعتمـد. وأوضـح المديـر التنفيـذي المهندس محسـن بـن وهيـط أن الشـركة ضاعفـت كميـات الغـاز المرسـلة إلـى عـدن خـلال ينايـر الماضـي لتصـل إلـى 295 مقطـورة، بزيـادة 120 مقطـورة عـن الفتـرة نفسـها مـن عـام 2025، مؤكـداً اسـتعادة التـوازن التموينـي، وداعيـاً السـلطات المحليـة لإغـلاق المحطات غيـر المرخصـة، ومشـيراً إلـى أن ارتفـاع الطلـب على الغـاز المنزلـي يعـود إلـى تحويـل نحـو 75 ٪ مـن المركبـات للعمـل بالغـاز بـدلاً مـن البتـرول بسـبب انخفـاض تكلفتـه.

ثانياً المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

- أعلنت شركة الحلال الملاحية استئناف نشاط محدود للاستيراد عبر ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة جماعة الحوثي غربي اليمن، موضحة في بيان أن الاستيراد سيتم من الموانئ العالمية عبر الخط الملاحي (CMA CGM)، وبآلية نقل بواسطة سفن الشركة بين ميناء جيبوتي وميناء الحديدة ذهابًا وإيابًا، دون شمول الحاويات المبردة أو المواد المحظورة. ويأتي هذا الإعلان بعد إخطار سابق من الغرفة الملاحية التابعة للحوثيين للتجار، وفي ظل جدل أثاره تزامنه مع إنشاء الحكومة اليمنية لجنة لتنظيم الاستيراد عبر الموانئ المحررة، علمًا بأن الميناء كان قد تعرض خلال الفترة الماضية لغارات إسرائيلية أدت إلى تدمير واسع في بنيته التحتية.
- البنك المركزي في صنعاء الخاضع لسيطرة جماعة الحوثي يلفت انتباه الصرافين في مناطق سيطرته إلى أن جميع تراخيص الصرافين الممنوحة لهم انتهت في 31 ديسمبر 2025، ويدعو الصرافين الراغبين في مزاولة أعمال الصرافة للتقدم إلى البنك بطلب تجديد ترخيص مزاولة أعمال الصرافة، عبر البوابة ابتداء من تاريخ 15 يناير حتى تاريخ 30 أبريل 2026، مضيفاً أن على الصرافين الذين لا يرغبون في الاستمرار في مزاولة أعمال الصرافة إشعار البنك خطياً بذلك خلال فترة تجديد تراخيص الصرافة وتسليم التراخيص المنتهية إلى البنك.

- أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية إدراج 21 فردًا وكيانًا وتحديد سفينة واحدة على قائمة العقوبات، لتورطهم في نقل منتجات نفطية وشراء أسلحة ومعدات وتقديم خدمات مالية لمليشيات الحوثي المصنفة إرهابية والمدعومة من إيران، بما في ذلك شركات شحن ونفط وتبادل مالي وربابنة سفن ووسطاء لوجستيين وكيانات طيران وشبكات تهريب أسلحة، وخرق قيود التعامل بعد انتهاء التراخيص الإنسانية عبر استمرار تسليم النفط إلى موانئ خاضعة للحوثيين، وتمويل عملياتهم من خلال تحويلات إلى بورصات وشركات في الإمارات وشركات صرافة في صنعاء، وبيع النفط بأسعار باهظة والاستيلاء على عائداته التي تتجاوز مليارى دولار سنويًا، مع إشارة إلى توفير إيران شحنات نفط شهرية مجانية للحوثيين عبر شركات مقرها دبي، مؤكدة أن العقوبات تشمل تجميد الأصول الخاضعة للولاية الأمريكية وحظر جميع المعاملات والتحذير من عقوبات على المخالفين، وذلك في سياق تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية عالمية خاصة منذ 16 فبراير 2024 ولاحقًا منظمة إرهابية أجنبية في 5 مارس 2025.

.أعلنت إدارة مطاعم «ريماس» بالعاصمة صنعاء، التوقف عن تقديم خدماتها وإغلاق أبوابها اعتباراً من مطلع يناير 2026، مُرجعة القرار إلى «أسباب خارجة عن إرادتها»، في إشارة إلى ضغوط الجبايات والواقع الاقتصادي المتردي في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي. وتعد مطاعم ريماس من كبرى المطاعم في صنعاء التي يعمل فيها اكثر من مأتي موظف.

.قامت جماعة الحوثي بسلسلة من الاغلاقات القسرية ضد بعض المطاعم والمنشئات السياحية، منذ منتصف عام 2025، وفي 14 يوليو 2025، أعلن رجل الأعمال فاروق الكندي، مالك سلسلة مطاعم الكندي للكباب البلدي، إيقاف مشروعه الجديد وإغلاق فروعه القائمة بعد 15 عاماً من النشاط، نتيجة الابتزاز المستمر من مكاتب الأشغال والصحة والضرائب التابعة لجماعة الحوثي، كما اضطر مالك مطعم جالكسي في أغسطس من العام نفسه إلى إعلان «الإغلاق النهائي» بعد محاولات فاشلة للاستمرار، بسبب النهب المنظم والجبايات غير القانونية. وفي 28 أكتوبر، شهدت العاصمة صنعاء موجة إغلاقات شملت مطاعم الراسني وأمين قعيش للكباب، ما أدى إلى تسريح مئات العاملين وفقدانهم مصدر دخلهم. واستمر هذا التدهور مع إعلان إدارة مطعم جالكسي فرع حي الأصبحي إغلاقه للمرة الثانية في 10 ديسمبر، نتيجة الضغوط المالية والجبايات الحوثية وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين.

.فرضت جماعة الحوثي جبايات جديدة على الإسمنت المحلي بزيادة 50 بالمئة تحت مسمى "رسوم جمركية"، ما يهدد بارتفاع أسعار مواد البناء وزيادة كلفة السكن وتعطيل مشاريع الإعمار، بحسب بيان لوكلاء وموزعي الإسمنت الذين أعلنوا رفضهم للقرار وطالبوا بإيقافه فورًا، مؤكدين أن الزيادة غير قانونية وغير مبررة. وجرى رفع الجباية على كل كيس إسمنت من 480 ريالًا إلى 720 ريالًا.

ثالثاً أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي

.وقّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية اتفاقيتَي تعاون مع الجمعية الدولية لرعاية ضحايا الحروب والكوارث لتنفيذ المرحلة التاسعة من تشغيل مركز الأطراف الصناعية وإعادة التأهيل في محافظة عدن، والمرحلة الحادية عشرة من تشغيل المركز في محافظة مأرب، بما يشمل تقديم خدمات التأهيل الجسدي وتركيب الأطراف الصناعية وإعادة التأهيل الوظيفي وتدريب الكوادر الطبية والفنية، ليستفيد منها 7,142 مستفيداً في عدن و7,630 مستفيداً في مأرب.

.أعلنت شركة برايم فيش (برايم للأسماك) الإماراتية، وقف شراء وتوريد الأسماك من أرخبيل سقطرى بعد عامين من هيمنتها على سوق شراء الأسماك من الصيادين المحليين وتصديرها إلى دولة الإمارات.

.أُعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (**OCHA**) أنه بحلول نهاية عام 2025 تم تمويل خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن بنسبة 27٫8 في المائة فقط من إجمالي المتطلبات التمويلية البالغة 2٫48 مليار دولار، المخصصة لتقديم المساعدات المنقذة للأرواح للفئات الأشد احتياجاً.

.أعلنت المملكة العربية السعودية تقديم حزمة مشاريع تنموية وحيوية لليمن عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بقيمة 1٫9 مليار ريال سعودي، تشمل 28 مشروعًا ومبادرة في قطاعات الصحة والطاقة والتعليم والنقل، موزعة على عدد من المحافظات، وذلك دعمًا للاستقرار وتحسين الخدمات الأساسية. الحزمة تضم مشاريع جارٍ تنفيذها وأخرى سيتم تسليمها خلال عامي 2026-2027، لتضاف إلى 240 مشروعًا مكتملًا منذ 2018، وتشمل مستشفيات ومحطات كهرباء وتحلية مياه، وتأهيل مطارات وطرق، وبناء مدارس وجامعات، إضافة إلى منحة مشتقات نفطية لتشغيل محطات الكهرباء في مختلف المحافظات، بالتنسيق مع الحكومة اليمنية والسلطات المحلية.

.حذّرت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) من تدهور متسارع للأمن الغذائي في اليمن، مشيرةً إلى تراجع حاد في التمويل الإنساني واستمرار حالة انعدام الأمن. وأكدت اللجنة أن نحو نصف السكان، أي حوالي 18 مليون شخص، معرضون لمستويات متفاقمة من انعدام الأمن الغذائي في مطلع 2026، وفقاً لتصنيف مرحلي متكامل للأمن الغذائي أجرته (**IPC**)، محذرةً من بؤر مجاعة قد تؤثر على أكثر من 40 ألف شخص خلال الشهرين المقبلين.

وقّع البرنامج السعودي. مذكرة تعاون مع الهيئة العامة للتجارة الخارجية السعودية لتعزيز التنسيق والتكامل بين الجانبين وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم الأهداف المشتركة ويدعم مسارات التنمية في اليمن، حيث تهدف المذكرة، التي وقعها المحافظ المكلف محمد عبد الجبار عن الهيئة، والمهندس حسن العطاس عن البرنامج، إلى إقامة مبادرات مشتركة تحفّز القطاع الخاص، وتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات بالتنسيق مع الجهات اليمنية المعنية، بما يسهم في تعزيز التعافي الاقتصادي ودعم جهود التنمية والإعمار في اليمن.

برنامج الأغذية العالمي. يبلغ موظفيه في مناطق سيطرة الحوثيين إيقاف عملياته كليا وإنهاء عقود 360 موظفا.

متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر يناير 2026م:

أسعار صرف العملات

مقـــابل الريال اليمني

يناير 2026م

العملـــة	شراء	بيع
عـــــــــــــــــــــــــدن		
دولار أمريكي		1630
ريال سعودي		427
صنعـــــــــــــــــــــــــاء		
دولار أمريكي		535
ريال سعودي		139

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي

٠٠٩٦٧ -٤- ٢٣٩٢٠٦

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com

@Economicmedia

Economicmedia